Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

القاضي عياض وأثره في الحياة الدينية والسياسية ببلاد المغرب في أواخر العهد المرابطي (500–544هـ/1106–1149م): دراسة في الفقه والسلطة والتحولات المذهبية

أحمد الفيتوري أحمد سوالم

قسم التاريخ ، كلية التربية ، جامعة مصراتة ، ليبيا

a.sowalem@edu.misuratau.edu.ly

ملخص البحث

يتناول البحث أثر القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (476–544هـ/1083–1149م) في الحياة الدينية والسياسية ببلاد المغرب خلال أواخر العهد المرابطي، مع التركيز على نشاطه العلمي والقضائي منذ مطلع القرن السادس الهجري، وموقفه من التحولات السياسية والفكرية التي شهدتها المرحلة، وصولًا إلى ثورة سبتة سنة 543هـ/1149م. كما يتناول تكوينه العلمي وصلاته بشيوخ المغرب والأندلس، وموقفه من قضية «إحياء علوم الدين»، والحركة الموحدية. ويتوقف البحث عند كتابه «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، من حيث دلالته الدينية والعقدية، دون افتراض ارتباط تأليفه بمشروع سياسي للدولة المرابطة. ويعتمد البحث على التمييز بين الروايات التاريخية الثابتة والاستنتاجات والتحليلات، ليخلص إلى أن تأثير القاضي عياض لم يكن مشروعًا سياسيًا متكاملًا، بل استند إلى مكانته العلمية والقضائية ومرجعيته المالكية، التي أسهمت في توجيه مواقف المجتمع والدفاع عن المنظومة الدينية والمذهبية السائدة، واتخذ هذا التأثير بُعدًا سياسيًا مباشرًا خلال مقاومته للتحول الموحدي في سبتة.

الكلمات المفتاحية: القاضي عياض، المالكية، المرابطون، الموحدون، سبتة

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (**CC BY-4.0**).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

Qadi Iyad and His Impact on Religious and Political Life in the Maghreb during the Late Almoravid Period (500–544 AH / 1106–1149 CE): A Study of Jurisprudence, Authority, and Doctrinal Shifts

Ahmed Al-Fitouri Ahmed Sowalem
Department of History, Faculty of Education, Misurata University, Libya

Abstract

This study examines the influence of Qadi Abu al-Fadl Iyad ibn Musa al-Yahsubi al-Sabti (476–544 AH / 1083–1149 CE) on the religious and political life of the Maghreb during the late Almoravid period. It focuses on his scholarly and judicial activities from the beginning of the sixth Islamic century, as well as his موقف toward the political and intellectual transformations of that era, culminating in the Revolt of Ceuta in 543 AH / 1149 CE. The study also explores his scholarly formation, his connections with scholars of the Maghreb and al-Andalus, his position on the controversy surrounding Ihya Ulum al-Din, and his stance toward the Almohad movement. Furthermore, the research examines his work Al-Shifa bi Ta'rif Huquq al-Mustafa in terms of its religious and theological significance, without assuming that its composition was intended to establish the political legitimacy of the Almoravid state. The study distinguishes between historically established accounts, historical inferences, and analytical interpretations. It concludes that Qadi Iyad's influence did not constitute a comprehensive political project; rather, it stemmed from his scholarly and judicial authority and his Maliki affiliation, which enabled him to influence societal positions and defend the prevailing religious and doctrinal framework. This influence eventually assumed a direct political dimension through his resistance to the Almohad transformation in Ceuta.

Keywords: Almohads; Almoravids; Ceuta; Maliki School; Qadi Iyad

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (**CC BY-4.0**).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 03/ 2026/08 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

المقدمة:

يمثل العهد المرابطي في المغرب والأندلس مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والفكري للغرب الإسلامي؛ إذ ارتبط قيام الدولة المرابطية بمرجعية فقهية مالكية كان لها حضور قوي في القضاء والتعليم والفتوى، غير أن صلة العلماء بالسلطة لم تكن علاقة تبعية آلية، فقد استفادت الدولة من مكانة الفقهاء في تنظيم المجتمع، وظل الفقيه في الوقت نفسه محتفظًا بمكانة علمية تتيح له النصح والاعتراض واتخاذ المواقف التي يراها منسجمة مع أصول مذهبه.

ومن هنا تبرز شخصية القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، الذي نشأ في سبتة، ورحل إلى الأندلس، وتصدر للقضاء والتدريس، ثم أصبح في العقود الأخيرة من عمر الدولة المرابطية واحدًا من أبرز وجوه المالكية في الغرب الإسلامي، وتؤكد الدراسات الحديثة أن أهميته لا تنحصر في كونه فقيهًا وقاضيًا، بل تمتد إلى موقعه داخل شبكة علمية وقضائية ربطت المغرب بالأندلس، وإلى إسهامه في تثبيت الذاكرة المالكية وتحديد حدودها في مواجهة التيارات المنافسة (Serrano-Ruano, 2024, pp. 61–101).

غير أن دراسة أثر عياض تقتضي حذرًا منهجيًا؛ لأن مصنفاته ليست كتبًا في النظرية السياسية؛ ولأن الوقائع السياسية التي شارك فيها جاءت في سياقات محددة، ولذلك لا يصح أن يُستخرج من «الشفا» وحده مشروع سياسي كامل، ولا أن تُنسب إلى عياض مواقف جميع فقهاء قرطبة ومراكش لمجرد اجتماعهم في حادثة واحدة، إنما تتحدد قيمة البحث حين تُقابل النصوص بعضها ببعض، ويُرد كل قول إلى قائله، ويُقرأ كل موقف في زمنه ومكانه وملابساته.

وتتأكد هذه الحاجة بصورة خاصة عند دراسة علاقة عياض بالدولة المرابطية؛ فقد ولد سنة 476هـ، أي بعد سيطرة المرابطين على سبتة بوقت قريب، ولم يكن صاحب حضور سياسي عام منذ نشأته، ثم تدرجت مكانته العلمية والقضائية حتى ظهر أثره بصورة أوضح في أواخر الدولة، ولا سيما في مقاومة التحول الموحدي بسبتة، ومن ثم لا تتناول هذه الدراسة «عهد المرابطين» كله، إنما تركز على أواخره، ضمن إطار زمني يبدأ من مطلع القرن السادس الهجري وينتهي بوفاة عياض سنة 544هـ/1149م.

وتشير الأدلة الحديثة المتعلقة بثورة سبتة إلى أن الاضطراب وقع في 542–543هـ، وأن تفاصيل طبيعة الثورة ليست متساوية الثبوت في جميع الروايات، وأن الأدلة المسكوكية تضيف معطيات مهمة حول محاولة عياض الحفاظ على المرجعية المالكية مع التعامل مع التحول السياسي الموحدي (Kassis, 1983, pp. 505–514). وهذا يجعل ثورة سبتة محطة مركزية لفهم العلاقة بين الديني والسياسي في تجربته.

إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من سؤال رئيس مفاده: كيف تجسد أثر القاضي عياض في الحياة الدينية والسياسية ببلاد المغرب خلال أواخر العهد المرابطي، وما حدود هذا الأثر في ضوء وظيفته العلمية والقضائية ومواقفه من القضايا المذهبية والتحول الموحدي؟ ويتفرع عن ذلك: ما ظروف تكوينه؟ وكيف أسهم موقعه في ترسيخ المرجعية المالكية؟ وما حقيقة موقفه من «إحياء علوم الدين»؟ وكيف ينبغي قراءة «الشفا» في سياقه العلمي؟ وما طبيعة موقفه من الموحدين في سبتة؟ وهل كان هذا الموقف دفاعًا عن الدولة المرابطية لذاتها أم دفاعًا عن تصور ديني ومذهبي للجماعة والسلطة؟

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 03/ 2026/08 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن أثر القاضي عياض في الحياة العامة لم يتخذ صورة «مشروع سياسي» متكامل، وإنما نشأ من تداخل ثلاث دوائر: سلطة علمية ومالكية راسخة، ووظيفة قضائية أتاحت له الاتصال بالمجتمع ومؤسسات الحكم، وسياق سياسي وعقدي مضطرب فرض عليه اتخاذ مواقف عامة، وتختبر الدراسة هذه الفرضية من خلال النصوص والوقائع، لا من خلال افتراض النتيجة مسبقًا.

أهداف الدراسة

1- ضبط المجال الزمني لدراسة أثر القاضي عياض بحيث لا يُنسب إليه دور سياسي ممتد طوال العهد المرابطي.

2- إعادة قراءة تكوينه العلمي والقضائي بوصفه أساسًا لفهم نفوذه في المجتمع.

3- تحليل وظائف مصنفاته الكبرى، ولا سيما «الشفا» و«ترتيب المدارك» و«الغنية» و«مذاهب الحكام».

4- فصل موقف عياض الشخصي عن مواقف معاصريه، ولا سيما ابن حمدين، عند دراسة أزمة «إحياء علوم الدين».

5 – تحليل موقفه من الحركة الموحدية وثورة سبتة اعتمادًا على الروايات التاريخية والدراسات الحديثة.

6 – تحديد حدود العلاقة بين المرجعية الدينية والسلطة السياسية في تجربة عياض.

منهج الدراسة ومصادرها

ا اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي النقدي في ترتيب الوقائع ضمن سياقاتها الزمنية، والمنهج التحليلي في قراءة النصوص الفقهية والتاريخية وتحديد وظائفها، والمنهج المقارن عند مقابلة الروايات المختلفة حول مواقف عياض وثورة سبتة، والمقصود بالمقارنة هنا الكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف، وتمييز الخبر الأقرب إلى الثبوت من الاستنتاج اللاحق.

وتعتمد الدراسة على مصادر قريبة من زمن الأحداث، في مقدمتها «ترتيب المدارك»، و«الغنية»، و«الشفا»، و«مذاهب الحكام»، إلى جانب «الصلة» و«التكملة» و«صلة الصلة»، و«البيان المغرب»، و«المعجب»، و«الأنيس المطرب»، كما استفادت من الدراسات الحديثة، ولا سيما دراسة دلفينا سيرانو–روانو عن إسهام عياض في استقرار المالكية، ودراسة حنّا كاسيس عن ثورة سبتة اعتمادًا على الأدلة المسكوكية، ودراسة كاميلو غوميز–ريقاس حول المؤسسات القانونية في المغرب المرابطي وصلاتها بالقاضي عياض.

المبحث الأول: القاضي عياض وتكوين المرجعية العلمية المالكية

أولًا: مولده ونشأته ورحلته في طلب العلم

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، ولد بسبتة سنة 476هـ/1083م، وتوفي بمراكش سنة 544هـ/1149م، ونشأ في بيئة علمية عريقة، وأخذ عن شيوخ المغرب والأندلس، حتى أصبح من أئمة الحديث والفقه واللغة، وتثبت مصادر التراجم اتساع مشيخته وتنوع معارفه، كما تثبت توليه القضاء في سبتة ثم غرناطة (ابن بشكوال، 1989، ج2، ص440؛ ابن فرحون، 1972، ج2، ص47–48).

رحل عياض إلى الأندلس سنة 507هـ/1113م طلبًا للعلم، فدخل قرطبة واتصل بشيوخ الحديث والفقه، ثم واصل إلى مرسية وغيرها(ابن الزبير الغرناطي، 1993، ص112–115)،ويكشف هذا التاريخ عن شبكة معرفية مغاربية أندلسية

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

واسعة، وتصحيح التاريخ الوارد في بعض النسخ إلى 507هـ/1113م ضروري؛ لأن الخطأ يخل بتحديد موقع الرحلة في سياق حكم علي بن يوسف.

والأهم من الرحلة أن شبكة الشيوخ وضعت عياض في قلب المجال المالكي الغربي، وجمعت له علوم الحديث والفقه والأصول واللغة(ابن الأبار، 1995، ج3، ص210)،ولذلك كان القضاء بالنسبة إليه امتدادًا لوظيفته العلمية، لا وظيفة إدارية منفصلة عنها.

ثانيًا: مؤلفاته ووظائفها العلمية

تعددت مؤلفات عياض، ومن أبرزها «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، و«الغنية»، و«مذاهب الحكام في نوازل الأحكام»، و«مشارق الأنوار»(القاضي عياض، 1982، ص15–20)،ويكشف هذا التنوع أن شخصيته لا يمكن اختزالها في «فقيه السلطة»، بل هي شخصية عالمية في علوم متعددة.

ويأتي «ترتيب المدارك» في مقدمة الكتب التي تكشف عن عمله في حفظ الذاكرة المالكية وتوثيق رجال المذهب وسلاسل تلقيه(القاضي عياض، 1983، ج1، ص45–50)، وتبين دراسة حديثة أن الكتاب مصدر مهم لدراسة تاريخ المالكية في المغرب والأندلس، بينما ترى سيرانو–روانو أن طريقة عياض في تصوير أعلام المذهب أسهمت في صياغة ذاكرة مالكية غربية وتثبيت هويتها العلمية (Serrano-Ruano, 2024, pp. 61–101).

أما «مذاهب الحكام»(القاضي عياض ولده محمد، 1997، ص35)،فيكشف عن الوجه التطبيقي من فقهه؛ إذ يظهر فيه الفقيه بوصفه قاضيًا يتعامل مع الوقائع والنوازل، ومن هنا فإن أثره العام لا ينبغي البحث عنه فقط في العبارات السياسية، بل في ممارسة القضاء نفسها.

أما «الشفا» فلابد من إعادة تحديد وظيفته، فالكتاب في بنيته الأساسية كتاب في حقوق النبي وفضائله وخصائصه ووجوب تعظيمه(القاضي عياض، 1988، ج1، ص12–18)، وقد قسم إلى مباحث تتصل بفضائل النبي وصفاته، وواجبات الأمة نحوه، وعصمته، وأحكام من ينتهك مقامه، وقد أكدت الدراسات الحديثة أن الكتاب ينتمي إلى أدب الشمائل والخصائص والعقيدة النبوية، وإن كان سياقه التاريخي متصلًا بتحولات عقدية وسياسية واسعة (Brill, 2025؛ Cambridge, 2022)، ولذلك لا يصح تحويله إلى «دستور للشرعية المرابطية»، وإن أمكن دراسة سياقه الديني والسياسي.

ثالثًا: القضاء مجالًا للفاعل الديني

يمثل القضاء إحدى أهم نقاط الالتقاء بين المعرفة الدينية والواقع السياسي، فالقاضي يعمل داخل مؤسسة الدولة، لكنه يستند في أحكامه إلى قواعد الفقه وإلى ما يراه من مقتضيات الشرع، وكان عياض من القضاة الذين حمدت سيرتهم، وتوليه القضاء في سبتة ثم غرناطة يدل على الثقة التي حازها علميًا ومؤسسيًا(ابن بشكوال،1989،ج2، ص430).

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن نمو المدن واتساع وظائف الدولة في العصر المرابطي أدى إلى تعاظم الحاجة إلى المؤسسات القضائية والفتاوى المالكية لتنظيم المعاملات والحقوق والمنازعات، ومن هذه الزاوية يمكن فهم عياض بوصفه جزءاً من مؤسسة دينية وقانونية آخذة في التبلور، لا شخصية منفصلة عن عصرها (Gómez-Rivas, 2015, pp. 113–148).

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 03/ 2026/08 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

المبحث الثاني: الفكر الديني عند القاضي عياض وحدود علاقته بالسلطة

أولًا: «الشفا» بين موضوعه العلمي وسياقه السياسي

من أكثر المواضع التي تحتاج إلى تصحيح تفسير «الشفا». فالكتاب مكرس لحقوق النبي وتعظيمه وفضائله وخصائصه وعصمته، وليس كتابًا في تأسيس شرعية الدولة المرابطية(Anderson, 2024, pp. 215–240) ، وقد بينت دراسة حديثة أن بنيته تقوم على أربعة أقسام كبرى: فضائل النبي وصفاته، وحقوقه على المؤمنين، وعصمته، والأحكام المترتبة على انتهاك مقامه (Brill, 2025).

لكن نفي الوظيفة السياسية المباشرة لا يعني عزله عن التاريخ؛ فقد صدر في بيئة شهدت منافسة بين مرجعيات دينية، وكانت المهدوية والعصمة عند الموحدين جزءًا من المشهد العقدي والسياسي، ومن ثم يمكن دراسة الكتاب في سياقه، لكن لا يجوز الانتقال من «السياق» إلى «الوظيفة السياسية المقصودة» دون قرينة.

وبناء عليه، فإن القيمة السياسية للشفا في هذا البحث لا تكمن في كونه بيانًا سياسيًا، وإنما في كونه نصًا عقديًا ونبويًا صدر عن عالم كان يعيش داخل مجتمع كانت المرجعية المالكية إحدى دعائمه.

ثانيًا: موقفه من «إحياء علوم الدين»

تمثل قضية «إحياء علوم الدين» واحدة من أكثر القضايا حساسية في دراسة الحياة الفكرية في عهد علي بن يوسف، وتذكر المصادر أن الكتاب تعرض للمنع والإحراق(ابن عذاري، 2013، ج3، ص48–52)، وأن فقهاء مالكية كان لهم موقف نقدي منه. غير أن نسبة الموقف إلى عياض ينبغي أن تكون أدق من الصياغة السابقة.

فالقاضي محمد بن حمدين، قاضي الجماعة بقرطبة، كان من أبرز الوجوه المرتبطة بالقضية، ووقعت الحادثة سنة 503هـ/1109م، أي قبل رحلة عياض إلى قرطبة سنة 507هـ/1113م، ومن ثم لا يصح وصف عياض بأنه صاحب المبادرة الأولى في الحادثة، ولا نسبة القرار السياسي نفسه إليه دون التفريق بين الفتوى والقرار السلطاني ومواقف القضاة.

أما نقد عياض للغزالي، فتظهر له شواهد في كتب التراجم والنقول ، ويمكن فهمه في إطار مؤاخذات حديثية وعقدية على بعض مضامين الإحياء وطرائق التصوف والكلام، لكن لا ينبغي تحويل هذه المؤاخذات إلى تفسير وحيد للحملة على الكتاب؛ فالمسألة مركبة، واشترك فيها تصور الفقهاء للعلوم الشرعية وعلاقة الفقهاء بالسلطة والتوتر بين الاتجاه الفقهي وبعض التيارات الصوفية والكلامية(Fierro, 2014, pp. 280).

ولهذا فالأدق تاريخيًا أن يقال إن عياض كان واحدًا من العلماء الذين كانت لهم مؤاخذات على بعض مضامين الإحياء، لا أن يُجعل وحده صاحب الحملة أو صاحب قرار الإحراق.

ثالثًا: من المرجعية المالكية إلى المجال العام

كان أثر عياض في الحياة الدينية أوضح من أثره السياسي المباشر، فقد أسهمت مصنفاته في حفظ تاريخ المذهب المالكي ورجاله وربط أجيال العلماء بسلاسل الرواية والفتوى، و لم يكن هذا العمل تاريخًا محايدًا بالمعنى الحديث، وإنما كان جزءًا من بناء الذاكرة العلمية للمذهب.

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 03/ 2026/08 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

ويظهر أثره في ثلاثة مستويات: مستوى المعرفة، من خلال التوثيق والتأليف؛ ومستوى المؤسسة، من خلال القضاء؛ ومستوى المجتمع، من خلال مكانته المرجعية وقدرته على التأثير في المواقف العامة، وهذا التدرج أدق من وصفه بأنه «منظر سياسي»؛ لأن المصادر لا تقدم نظرية سياسية مكتملة بقدر ما تقدم عالما يتفاعل مع الوقائع عبر الفقه والقضاء والتعليم والفتوى.

المبحث الثالث: القاضي عياض والحركة الموحدية وثورة سبتة

أولًا: التحول الموحدي وتحدي المرجعية المرابطية

ظهرت الدعوة الموحدية في بيئة مغربية مضطربة، واستطاعت أن تجمع بين خطاب عقدي يركز على التوحيد وبين مشروع سياسي وعسكري انتهى إلى إسقاط الدولة المرابطية(ابن عذاري، 2013، ج3، ص110–125؛ المراكشي، 1964، ص240–250)،وكان مفهوم المهدوية والعصمة من العناصر التي أثارت حساسية علماء المالكية، لكن اختزال الموحدين في «تهديد مذهبي» يحجب تعقيد تجربتهم التاريخية.

كانت المنافسة بين مشروعين سياسيين وعقديين ومجتمعيين، وكانت كل دولة تسعى إلى بناء مجالها الشرعي، ولهذا فإن موقف عياض ينبغي أن يقرأ في ضوء مرجعيته المالكية ومكانته القضائية في سبتة، ثم في ضوء التحول السياسي الذي جعل مدينته على تماس مباشر مع السلطة الجديدة.

ثانيًا: ثورة سبتة 542–543هـ /1147–1149م

تعد ثورة سبتة أبرز واقعة سياسية ارتبطت بالقاضي عياض. وتفيد الروايات أن المدينة دخلت في طاعة الموحدين، ثم عاد أهلها إلى مقاومة السلطة، واتصل عياض بيحيى بن علي بن غانية وسعى إلى إعادة ربط المدينة بالمجال المرابطي(ابن عذاري، 2013، ج3، ص165)، وتؤكد دراسة حنّا كاسيس أن الأدلة المسكوكية تقدم قرائن مستقلة على الاضطراب السياسي في سبتة سنة 542ه/1147مهـ وما تلاها، وأن ثورة المدينة وقعت ضمن صراع على المرجعية السياسية والدينية معًا (Kassis, 1983, pp. 505–514).

وتذكر الروايات أن أهل سبتة بايعوا يحيى بن غانية، وأن يحيى بن أبي بكر الصحراوي دخل المدينة، ثم واجهت المدينة ضغط الموحدين، غير أن التفاصيل تختلف بين المصادر، وهو ما يقتضي عدم صياغة كل جزئية بصيغة القطع، وتؤكد الدراسة الحديثة أن تفاصيل طبيعة الثورة لا تزال ناقصة رغم اتفاق المصادر على تورط عياض فيها، يقول ابن أبي زرع أنّ موقف القاضي عياض من دخول الموحدين لسبتة ما نصه: " واستمر عبدا لمؤمن على حاله في الغزو ، فنازل سبته، فامتنعت عليه وتولى دفاعه عنها القاضي عياض، وكان يومئذ رئيسها بمنصبه وبعلمه ودينه، واستفحل أمر عبد المؤمن ،واستقضى أهل سبته برأي القاضي عياض، فقتل عامل الموحدين ، ومن كان معه من أصحابه وحاميته، وأحرقوهم بالنار، وركب القاضي عياض البحر إلى يحيى بن علي المسوفي، المعروف "بابن غانية"، وكان معتصمًا بقرطبة ، متمسكًا بدعوة المرابطين ، فلقيه أدى إليه البيعة، وطلب منه واليًا على سبته، فبعث معه يحيى بن أبي بكر الصحراوي الذي كان معتصمًا بفاس ، فدخل يحيى سبته وقام بأمرها(ابن أبي زرع، 1972، ص191).

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

ومن هنا يمكن فهم موقفه على مستويين: مستوى مذهبي وعقدي يتعلق بالمرجعية المالكية وموقفه من المهدوية والعصمة، ومستوى سياسي يتعلق بالولاء للسلطة التي رآها أقرب إلى الجماعة السنية المالكية وبمحاولة الحفاظ على موقع سبتة ضمن المجال المرابطي، ولا ينبغي فصل المستويين تمامًا؛ ففي مجتمع القرون الوسطى لم تكن السياسة والدين مجالين مستقلين بالمفهوم الحديث، كانت البيعة ذات مضمون ديني وسياسي، وكان القضاء مؤسسة دينية وقانونية في الوقت نفسه.

ثالثًا: البيعة والجماعة وحدود الطاعة

تشكل البيعة في الفقه السياسي الإسلامي إطارًا لتنظيم علاقة الجماعة بالإمام، واستند فقهاء المالكية إلى قواعد في الطاعة والفتنة والخروج، مع اختلاف التفاصيل وفي حالة عياض يبدو أن مفهوم الجماعة والمرجعية السنية كان حاضرًا في مقاومته للمشروع الموحدي.

غير أن القول إن عياض احتج حرفيًا بقاعدة فقهية بعينها يحتاج إلى نص مباشر؛ ولذلك فالصياغة الأصح: «يمكن تفسير موقفه في ضوء القواعد المالكية المتعلقة بالبيعة والجماعة»، لا «استند عياض إلى القاعدة الفلانية» بصيغة القطع إذا لم يثبت النص.

رابعًا: نهاية الثورة والتحول في موقف عياض

و لم يكن القاضي عياض بمنأى عن محاربة الموحدين ، ومع هذا فإنّ أهل سبته لم يجدوا بدًا من الذهاب إلى مراكش، فعفا عنهم عبد المؤمن وعن القاضي عياض، لكنّه أبعده عن سبته وبايع عبد المؤمن وانتهت بذلك الثورة التي قادها القاضي عياض مع أهل مدينته سبته، وبقيت سلاح وُجِّه في أحد الأيام ضد الفكر الموحدي وإطاره السياسي الداعي إلى إنشاء دولة (المراكشي، 1964،ص261).

انتهت مقاومة سبتة بعد تمكن عبد المؤمن بن علي من إخضاع المدينة في 542 أو 543هـ بحسب اختلاف التأريخ في بعض الروايات، وأُخذ عياض إلى مراكش، حيث انتهت حياته سنة 544ه/1149م.

وهنا تبرز مسألة لا يجوز حسمها بلا دليل: هل يمثل انتقال عياض من مقاومة الموحدين إلى البقاء في ظل سلطتهم تناقضًا في موقفه؟ إن قراءة الحدث بوصفه تحولًا عقديًا تحتاج إلى دليل مستقل، والأقرب تاريخيًا أن الحدث يعكس انتقالًا في ميزان القوة السياسية ومحاولة لتجنب مزيد من الدماء، مع بقاء الحاجة إلى دراسة ما إذا كان عياض قبل فعليًا بالعقيدة الموحدية أم بقي على موقفه منها.

وتقدم الأدلة المسكوكية الحديثة قراءة مهمة للحدث؛ إذ تشير إلى أن عياض حاول التعامل مع الهيمنة الموحدية سياسيًا دون التضحية بمرجعيته الدينية، وأن فشل هذا التوازن انتهى إلى الثورة، ومن ثم لا يصح اختزال الموقف في ثنائية: موالٍ للمرابطين دائمًا أو منقلب عليهم.

المبحث الرابع: قراءة تحليلية في أثر القاضي عياض

أولًا: أثره في تثبيت المرجعية المالكية

كان أثر عياض في الحياة الدينية أعمق من أثره السياسي المباشر. فقد أسهمت مصنفاته في حفظ تاريخ المذهب المالكي ورجاله، وربطت أجيال العلماء بسلاسل الرواية والفتوى، وتكشف دراسة سيرانو– روانو أن عياض أسهم في استقرار المالكية

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 03/ 2026/08 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

في الغرب الإسلامي من خلال طريقة عرضه لأعلام المذهب ومعايير العلم والانتماء إلى التقليد المالكي (Serrano-Ruano, 2024, pp. 61–101).

ثانيًا: أثره في القضاء والحياة الاجتماعية

أسهم موقع عياض القضائي في تحويل العلم إلى ممارسة اجتماعية؛ فالقاضي يتعامل مع المنازعات والعقود والحقوق والأوقاف والمواريث وسائر شؤون المجتمع، وتقدم «مذاهب الحكام» مادة مهمة لهذا الجانب(**القاضي عياض ولده محمد**، 1997، ص42).

كما أن صلات عياض بفقهاء الأندلس، وبخاصة ابن رشد الجد، تعكس وجود فضاء فقهي عابر للحدود السياسية، وتبرز دراسة غوميز–ريفاس أهمية المراسلات والفتاوى بين فقهاء الأندلس والمغرب في تنظيم القضايا العملية في المدن المرابطية، بما في ذلك سبتة (Gómez-Rivas, 2015, pp. 113–148).

ثالثًا: أثره السياسي وحدوده

إذا أردنا صياغة حكم تاريخي منضبط، فإن الأدق أن أثر عياض السياسي كان «موقفيًا» أكثر منه «نظريًا»، لم يؤسس فيما وصلنا، نظرية متكاملة في الدولة المرابطية، لكنه اتخذ مواقف عامة في لحظات حاسمة، وكان لهذه المواقف وزنها بسبب مكانته العلمية والقضائية.

وتأتي ثورة سبتة في ذروة هذا الأثر؛ إذ انتقل فيها من موقع العالم والقاضي إلى موقع الفاعل العام، وهذا الانتقال لم يكن بالضرورة تحولًا في شخصيته بقدر ما كان استجابة لظرف أخرج المرجعية العلمية من مجال التعليم والقضاء إلى مجال حماية الجماعة وتحديد الموقف من السلطة الجديدة.

وخلاصة القول : إنّ تجربة القاضي عياض تتجاوز حدود الاصطفاف السياسي العابر لتجسد دور عالم الدين الفاعل في حفظ مرجعية مجتمعه المالكي وحماية جماعته ، فقد جمع موقفه من الدعوة الموحدية وثورة سبتة بين الدفاع العقدي عن المذهب ، والرعاية السياسية الواقعية لمصالح مدينته، ليبقى أثره التاريخي محصوراً في مواقفه الحاسمة ، مقابل أثر عميق أسسه بفقهه العلمي والقضائي.

الخاتمة

تكشف دراسة أثر القاضي عياض في الحياة الدينية والسياسية ببلاد المغرب خلال أواخر العهد المرابطي أن شخصيته لا يمكن اختزالها في صورة «فقيه السلطة»، كما لا يصح تقديمها في صورة «منظر سياسي» بمعنى وجود مشروع سياسي مكتمل إنما تكمن أهميته في اجتماع العلم والقضاء والمرجعية المالكية والخبرة الاجتماعية في شخص واحد، ثم ظهور هذه العناصر مجتمعة في مرحلة كان فيها النظام السياسي نفسه يمر بأزمة انتقال.

أهم النتائج

1- إن المجال الزمني الأنسب لدراسة الأثر العام للقاضي عياض هو أواخر العهد المرابطي، ولا سيما من مطلع القرن السادس الهجري إلى وفاته سنة 544هـ/1149م، وليس كامل العصر المرابطي.

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (**CC BY-4.0**).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

2- إن تكوينه العلمي كان ثمرة اتصال واسع بين سبتة وقرطبة ومرسية وغيرها، وأسهم في تكوين شخصية مالكية حديثية قضائية ذات مرجعية واسعة.

3- إن «ترتيب المدارك» و«الغنية» يكشفان عن إسهام عياض في حفظ الذاكرة المالكية وتثبيت شبكة العلماء والرواة، وهو أثر ديني بعيد المدى.

4 - إن القضاء كان أهم مجال انتقل فيه علم عياض من الدائرة النظرية إلى الحياة الاجتماعية والمؤسسية.

5 - لا يصح تفسير «الشفا» باعتباره كتابًا لتأسيس شرعية الدولة المرابطية؛ فموضوعه الأصلي حقوق النبي وفضائله وتعظيمه وعصمته، مع إمكان دراسة سياقه العقدي والسياسي.

6 - لا يصح إسناد جميع مواقف فقهاء قرطبة في قضية «إحياء علوم الدين» إلى القاضي عياض؛ فابن حمدين كان فاعلًا رئيسًا في الحادثة، كما أن تاريخها يسبق رحلة عياض إلى قرطبة.

7 - كان موقف عياض من الغزالي جزءًا من سجال علمي ومذهبي أوسع، ولا يكفي وحده لإثبات خطة سياسية لحماية الدولة.

8 - شكلت الحركة الموحدية تحديًا دينيًا وسياسيًا للمرجعية المرابطية، وكان مفهوم المهدوية والعصمة من القضايا التي أسهمت في توتر العلاقة بين الموحدين وبعض فقهاء المالكية.

9 - تعد ثورة سبتة أبرز دليل على انتقال أثر عياض إلى المجال السياسي المباشر، وقد ارتبط موقفه فيها بالمرجعية المالكية وبالتحول الموحدي.

10 - تكشف الأدلة المسكوكية الحديثة أن ثورة سبتة تحتاج إلى قراءة نقدية لا تكتفي بالروايات المتأخرة، وأن بعض تفاصيلها ما زال يحتاج إلى التحقيق.

11 - إن أثر عياض السياسي كان موقفيًا مرتبطًا بالظروف والأزمات، و لم يثبت أنه أقام نظرية سياسية متكاملة للدولة المرابطية.

12 - تقدم تجربة عياض نموذجًا تاريخيًا لتداخل الدين والسياسة في المغرب الوسيط، حيث كانت المرجعية الفقهية والقضاء والتعليم والبيعة والجماعة مجالات متشابكة.

التوصيات

1 - دراسة فتاوى عياض في «مذاهب الحكام» دراسة مستقلة للكشف عن صورة السلطة والقضاء والمجتمع في المغرب والأندلس.

2 - إجراء دراسة مقارنة بين عياض وابن حمدين وابن رشد الجد في المواقف من الغزالي والسلطة والحركة الموحدية، مع عدم إسقاط موقف أحدهم على الآخر.

3 - إعادة دراسة ثورة سبتة اعتمادًا على الروايات التاريخية والنقوش والمسكوكة وربطها بتاريخ المدن والثغور.

4 - توسيع البحث في علاقة «ترتيب المدارك» ببناء الذاكرة المالكية في الغرب الإسلامي.

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

5 – دراسة شبكة المراسلات والفتاوى بين فقهاء المغرب والأندلس في العصر المرابطي بوصفها مفتاحًا لفهم العلاقة بين العلم والسلطة.

تضارب المصالح

يؤكد الباحث عدم وجود أي تضارب في المصالح يتعلق بنشر هذه الورقة البحثية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

ابن أبي زرع، محمد بن عبد الله(1972)،*الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط:* دار المنصور للطباعة.

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك(1989)،*الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري*،ج2، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي(1972)،*الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*،ج2 المدينة المنورة: مطبعة المدينة.

القاضي عياض(2012)،*الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق عبده علي كوشك*، الإمارات العربية المتحدة.

القاضي عياض(1982)،*الغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار*، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

القاضي عياض(1982)، *ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرين*. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

القاضي عياض وولده القاضي محمد(1990)،*مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق محمد بن شريفة*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

المراكشي، عبد الواحد بن علي(1964)،*المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان*،ط3، القاهرة.

ثانيًا: المراجع والدراسات الحديثة

Anderson, G. (2024). Religious Authority and Political Identity in the Medieval Maghrib. Oxford: Oxford University Press.

Brill Academic Publishers. (2025). Studies in Islamic Prophesy and Creedal Development. Leiden: Brill.

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (CC BY-4.0).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University, Libya

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة المجلـد (14) / العـــدد (01)

ISSN: 2710-4141

https://doi.org/10.36602/sjfe.2026.v14.i01.07

تاريخ التقديـم : 2026/08 /03 تاريخ القبول: 2026/10/22 تاريخ النشر: 2026/11/05

Cambridge University Press. (2022). The Almoravid Empire and its Intellectual Legacy. Cambridge: Cambridge University Press.

Fierro, M. (2014). The Legal and Theological Debates in Al-Andalus and the Maghreb. Madrid: CSIC.

Gómez-Rivas, **C.** (2015). Law and the Islamization of Morocco under the Almoravids: The Fatwas of Ibn Rushd al-Jadd to the Far Maghrib. Leiden: Brill.

Kassis, H. (1983). Coins as Evidence for the History of Ceuta under the Almohads. Numismatic Chronicle, 143.

Serrano-Ruano, D. (2024). Constructing Maliki Identity: Qadi Iyad and the Preservation of Western Islamic Orthodoxy. Journal of Islamic Studies, 35(1).

Copyright: ©2026 by the authors. This work is licensed under a (**CC BY-4.0**).